كتلة من اللحم الميت تسللت إلى جسد الدوائر الجديدة

دعوة إلى انشاء هيئة لمكافحة الفساد الإداري

يحتفظ العراقيون في ذاكرتهم بقصص لا حصر لها عن تفشي الرشوة والاختلاس في أغلب دوائر الدولة العراقية إبان الحقبة الماضية. وأصبح من المعروف أن النظام السابق لم يكن يكترث كثيراً للفساد الإداري الذي نخر في مؤسسات الدولة. مركزاً انتباهه على الولاء السياسي لمن يقف على رأس هذه المؤسسات، ومدى سيطرته على نشاطاتها وتوجهها نحو دعم السلطة الاستبدادية لشخص الديكتاتور بكافة الوسائل.

أحمد السعداوي

من جانب آخر لم يكن هاجس العدالة وتطبيق القوانين هو الذي يحرك القائمين عليها بقدر ما كان يحركهم لهاجس الأمني المستجيب لحاجات النظام. فكان من الطبيعي أن يشعر موظف ما وعلى مضض بأنه يعمل لدى النظام وليس لدى الدولة. فالصلاحيات الاستثنائية خارج القوانين الادارية لأية دائرة من الدوائر، تتيح للبعثي أن يترقى ويحظى بالامتيازات دون زميله المستقل أو الأقل درجة حزبية منه أو الأقل إخلاصاً في عمله للنظام.

وبهذا فإن القضاء الذي يتحرك فيه الموظف هو قضاء النظام وليس الدولة، وهذه الحقيقة أفرزت تبعاتها الأخلاقية في التسعينيات على نحو خاص عندما فرضت العقوبات الاقتصادية على العراق بعد غزوه الكويت، إلى الحد الذي بدأ فيه الناس يناقشون الجانب الأخلاقي في العمل لدى دوائر الدولة، خصوصاً مع انهيار الوضع الاقتصادي للبلد وتدهور الحاد في مستوى حياة ملايين الموظفين، وعدم اهتمام النظام بالمشاكل التي طالت هذه الشريحة نتيجة العقوبات الدولية. وكأنه (أي النظام) كان يدفع عن عمد إلى تحطيم هذا الوطن الذي يديم مؤسسات الدولة، وتحطيم القيم التي تحكم عمله، مما يؤدي بطبيعة الحال إلى تحطيم المؤسسة نفسها، لأن المؤسسة هي الأفراد الذين يمنحون وجودها المعنوي التحقق الفعلي على الأرض، فغدت مؤسسات الدولة مجرد واجهات تعلن الولاء والبيعة للنظام، وتقدم التبريكات للعيد الميمون للديكتاتور.. وتفخر بأن لديها كذا موظف منتم إلى جيش القدس أو فدائيي صدام، وتهتم بالتنظيم الحزبي للدائرة وبالرواتب والمنح التي تأتي عن طريق ذلك فقط.

الشكلة الأخلاقية

إذا كانت للشكلة الأخلاقية قد سلكت الطريق أمام الموظف العراقي في دوائر تحسب علانية على النظام كالشرطة والجيش والمخابرات والدوائر المرتبطة بديوان الرئاسة، فقد امتد ذلك حتى إلى الدوائر الخدمية. فإذا كانت للشكلة الأخلاقية لم تتضح ولم يكن هذا الجدل الأخلاقي يمثل بعد حاجزاً قوياً دون العمل في دوائر الدولة، فإنها شكلت مع غيرها خلفية ثابتة لكل الضاعفات التي تنامت في جسد مجتمع الموظفين، فعلى سبيل المثال، كان تردي الوضع الاقتصادي وضعف الانتماء الوطني للدولة، بعد أن أدمجت طول عقود بالنظام، قد شكل أرضية مشجعة للنمو لتأويل أخلاقي فاضي يعدم حرمة سرقة أموال الدولة.

فالدولة كافرة وظالمة، وما لا يمكن استنفاده بالقوة الجمعية من حقوق، يستطيع الفرد أن يستنفذه بنفسه حين يجد الفرصة المناسبة، ولم يكن أحد ليجرؤ على نسبة (فتوى) هذه إلى مصدر صريح.. كما لم يكن من الطبيعي أن يعلن أحد جهاراً أنه يسرق الدولة.

إن ما حصل في (فرهود الحواسم) مثلاً هو ثروة متفجرة لما كان يجري في الخفاء عبر سنوات طويلة وبتراكم شتى، ولربما لو استطلعنا بفرضية خيالية أن نحصي مجموع النهوبات من مؤسسات الدولة عبر العشرين سنة الماضية لصدمتنا الحصيلة التي يتضاءل أمامها مجموع منهوبات الحواسم على الرغم من فداحتها وإيلامها.

إن الراتب البيروقراطي لدائرة من الدوائر كان يقر أن في بعض الأحيان على أنه تراتب اختلاسي وارتشائي. فمن الفراش الذي يأخذ من الوطن أو الراجع ثمن الغداء أو الشاي لأجل تسهيل معاملته في هذه الدائرة، صعوداً إلى من هو على رأس الدائرة الذي (يهبر) كما يقال بالتعبير الشعبي (الهبرات الكبيرة). وكل ذلك يتم بحرفية عالية تتحاشى اللوغ لفة القانونية أو تستغفلها.

يدفعنا هذا إلى تأمل المقولة التي تقول أن الدولة العراقية انهارت مع انهيار النظام البعثي في (9-4-2003) بما تحمله هذه المقولة من تلازم قلق وغير مريح بين الأسى من انهيار الدولة والفرح لانهيار النظام.. وفي الحقيقة كانت الدولة العراقية جثة متفسخة غادرتها الروح منذ سنين حين وصلت إلى مفصلتها في ساحة الفردوس، ولم تفجع هناك سوى رقبة النظام التي قتلها.

المرحلة الحالية

من الطبيعي أن يتم التركيز في مرحلة ما بعد سقوط النظام على (إزالة آثار البعث من المجتمع العراقي) ويحظى هذا العنوان بتأييد تام من كافة شرائح المجتمع العراقي، لكن ليس من الطبيعي أن يحصر الفساد الإداري والجريمة بحق الوطنية بهذه الفئة فحسب، وهذا الاستدراك لا يتقصد إثارة الحساسية العالية السائدة حالياً تجاه أي تعبير يفهم منه التقليل من إجرامية البعث ووحشيته بقدر ما يسعى إلى التنبيه بأن أعضاء البعثيين من دوائر الدولة كافة لا يمنحنا جواز المرور إلى مؤسسات سليمة ومعافاة ونظيفة بهذه البساطة، فجرائم النظام وأعوانه المباشرة تجاه الوطن والدولة ليست سوى جزء من تلك القائمة الواسعة لجرائمه غير المباشرة، والتي نمت ببطء يناهز عمر جلوس صدام على كرسي الحكم. هذه الجرائم التي ندر جها تحت عناوين كثيرة يهمنا منها في هذا المقام ما يتعلق بفساد دوائر الدولة.

إن الجهد الذي يمكن أن نبذله بملاحقة ذلك الموظف الذي سرق من دائرته أو اغتنى من رشاوى الراجعين ومن لديهم حاجة عنده بحكم عنوانه الوظيفي سيغدو دون مثائل الآن، رغم أنه مفضوح ومعروف من قبل زملائه، وفي هذه المرحلة الحرجة ربما من الأفضل محاسبة هذا الموظف على (ماضيه) والتركيز على حاضره. بسبب أن الجهاز الاداري للدولة العراقية الجديدة ينطلق من الصفر تقريباً.

إن أولويات بناء وتكوين مؤسسات الدولة العراقية، تجعل الكثير من متعلقات الماضي مجرد تفاصيل غير شديدة الأهمية، ولكن ليس إلى درجة إهمالها نهائياً، فمن خلال الاحتكاك اليومي المباشر للمواطنين من خارج وداخل دوائر الدولة الجديدة يزداد اليقين شيئاً فشيئاً إن كتلة كبيرة من اللحم الميت قد تسللت إلى جسد الدوائر الجديدة، وما بين تأكيد وسائل الاعلام مثلاً على استمرار وجود الرشوة والاختلاس في بعض دوائر الدولة الفتية، وإنكار المسؤولين فيها ذلك أو اعلانهم العمل على اجتثاثها، تبقى الحقيقة غير صادمة أو ملفتة إلا لمن كان ينظر بمنظار رومانتيكي مثالي إلى التحول (الكبير) الذي حصل بسقوط النظام البعثي، على الأقل فيما يتعلق بأجهزة الدولة، التي لا يمكن أبداً للأخلاقية الشخصية والفردية غير الدونية في نظام متكامل أن تعمل على بنائها (في دوائر الدولة) البناء السليم.

إن أي شخص يستطيع التجول الآن في بعض الدوائر الحكومية التي أعيدت لها الحياة ليتأكد بعينه من طبيعة المرحلة السابقة وهو يتجول متخفياً في أروقتها.

القضاء والتعليم

الحماسة والاخلاص لن ينفعا وحدهما في بناء شيء، واليد الحديدية بمفردها لن تنفع في ذلك أيضاً، كما إن الرقابة الفردية للموظف من الموظفين، إن انتهت إلى تجريمه مثلاً... فهذا قد يقود في بعض الأحيان (مع سيادة روحية المرحلة السابقة داخل دوائر الدولة) إلى اتهام أعداد كبيرة من الموظفين، سيتظاهرون (عن حق!!) أمام ساحة الفردوس مطالبين بإعادتهم إلى وظائفهم أو تشغيلهم في وظائف أخرى.

ولكي لا يختتم الكلام بمجرد دعوة مجلس الحكم مثلاً أو الهيئة الوزارية الجديدة لمحاسبة الفاسدين إدارياً داخل دوائر الدولة، ومن أجل تدعيم مبدأ المشاركة الجماعية في كل ما يخص شؤون البلد نقدم مثالاً لذلك بمقترح يخص الموضوع الذي تطرقنا إليه.

التاريخ يقدم لنا أمثلة كثيرة عن دول مرت بظروف مشابهة لظرف العراق الحالي وواجهت مشاكل مشابهة استطاعت معالجتها بخطوات واعية وحازمة، فكثيراً ما تراودنا تلك الحادثة التي سأل فيها تشرشل رئيس وزراء بريطانيا عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية معاونيه: هل جهازا القضاء والتعليم سليمان من الرشوة والاختلاس؟ فحين أجابه معاونوه بالإيجاب.. قال لهم بأنه سيطمئن إذن على مستقبل بريطانيا.

استناداً إلى ذلك، فجهاز القضاء هو من سيضمن السيطرة على تشوهات الحاضر وجهاز التعليم هو من سيضمن البناء الصحيح للمستقبل.

وفيما يخص الوضع في العراق فأننا بحاجة إلى ما هو أكثر من تفاؤل تشرشل لأن مقوماته غير مكتملة لدينا إطلاقاً.

والحل العملي في نظري الآن، هو إنشاء هيئة مؤقتة وعلى وجه السرعة لمكافحة الفساد الإداري، تكون مرتبطة بمجلس الحكم مباشرة، تتضمن خبرات دولية وعربية ومحلية (في نطاق ضيق)، لها صلاحيات تحقيقية واسعة، وتكون ممثلة في كل دوائر الدولة، كأجهزة الشرطة والتعليم والصحة وغيرها، بكوادر غير ثابتة تستبدل أسبوعياً أو شهرياً، وتكون غير مرتبطة مالياً أو وظيفياً بالدوائر التي تعمل فيها، تحاسب وبصرامة على (القشة) الداخلة أو الخارجة كما يقال بالتعبير الشعبي.

وبعد انتفاء الحاجة القصوى لهذه الهيئة يصار إلى تحويل مهامها إلى أقسام مشابهة لها في عملها داخل دوائر الدولة.

بقايا التمثال

إن المسؤولية الوطنية في هذا الظرف الحرج لا تنحصر في التأكيد على تعمير مؤسسات الدولة وإزالة الأنقاض وصيغ حيطانها والأحياء البعثيين منها فحسب، بل تتأكد أكثر حين نعمل على تنظيفها من الداخل وفق مخطط مدروس يجعل انجاز جميع هذه المرحلة الانتقالية من حياة البلد على أصعدته كافة على نحو صحيح وواعٍ.

نحن ومؤتمر مدريد

كتب محرر الشؤون الاقتصادية:

في جميع المقاييس تعد نتائج مؤتمر مدريد للدول المانحة انتصار أكبير ألمعراق. فلم يكن متوقعاً أن ينجح هذا المؤتمر في تخطي الصعوبات السياسية الباشرة التي وفرتها اجواء الحرب في الحياة السياسية الدولية، كما ان الارقام المتشائمة التي تمتلكها المنظمات والمؤسسات المالية والاقتصادية عن صورة العراق الحالية غير مشجعة اصلاً. فالعراق من وجهة نظر اقتصادية يعد شركة أشهرت افلاسها على حد تعبير الدكتور عادل عبد المهدي.

وهذه حقيقة متضافرة مع حقيقة أن النظام السابق كان قد باع العراق بأبخس الاثمان من أجل أن يديم حياته على حساب حياة شعبنا ومستقبله.

ان نتائج الحرب الكارثية قد عززت مثل هذا التقدير فالبنى التحتية شبه مدمرة، والهياكل الادارية والاقتصادية غير متوفرة والتوفر منها لا يعمل بالاتساق، والمشكلات الامنية مازالت تثير القلق، والبطالة وصلت الى ارقام مخيفة (50%) فضلاً عن ان ديون العراق هي من الضخامة بمكان لكي تدرج كمشكلة خطرة منفصلة تشير الى ان اقتصادنا سوف يظل رهينا بها الى سنوات طوال.

ان هذه الصورة الكئيبة لا تشجع أحداً حتى على تقديم قروض فكيف الحال بتقديم منح سخية.

لاشك ان مؤتمر مدريد تخطى الكثير من العقبات والاعتراضات لكي يصل الى نتائج ايجابية.

وفي هذا الشأن لابد من الاشارة الى الثقل السياسي للولايات المتحدة الامريكية والدول المتحالفة معها الذي استخدم في هذا المؤتمر على نحو واضح، مقابل هذا، فان المتشائمين والمترددين لا ينكرون ان في العراق امكانات اقتصادية وبشرية هائلة قادرة على الخروج به من عنق الزجاجة إذا ما استخدمت بكفاءة وحرص.

اذ يمتلك العراق ثاني اكبر احتياطي نفطي في العالم، وهو من ثم يشكل مصدر ألخيال اقتصادي يمكن تحويله الى ممكنات ومشاريع عمل واستثمار.

وفي ما عدا توفر المعادن الاخرى، والمياه، والاراضي الزراعية، يمتلك العراق طاقة بشرية مدربة لا تتوفر في المنطقة كلها.

إن المتشائمين -وما اكثرهم- يقرون بهذه الحقيقة، وهم يراهنون عليها، بمعنى آخر يراهنون على مستقبل عراق مزدهر.

نحن غير متشائمين ونؤمن تماماً بامكانيات عراقنا، الاننا نمتلك خبرة تاريخية عن امكانية تبديد اعظم المكاسب وتحويلها الى دخان، مرة بسبب السلوك غير الاقتصادي، ومرة بسبب العنجهية القومية، ومرة بسبب السرقة والنهب للنظمين.

نعم.. ان اكبر المساعدات والقروض والمنح يمكن ان تتحول الى دخان ان لم تتوفر لها قاعدة سياسية واقتصادية وادارية قادرة على توظيفها توظيفاً أمينا.

لنتذكر أن دول العالم الثالث التي تسود فيها الدكتاتوريات والفساد قد ابتلعت مبالغ هائلة من المساعدات والقروض والتوظيفات من دون ان تحقق اي شيء على الاطلاق، وبالعكس زادت من معاناة الفقراء، مثلما زادت مديونيتها الى حد الاختناق. إذا كان الآخرون قد راهنوا على مستقبل العراق، فعلى العراقيين ان يثبتوا لهم انهم لم يراهنوا على حصان خاسر، والطريق واضح كما نعتقد: المزيد من الديمقراطية، والمزيد من الشفافية في إدارة الاقتصاد، والمزيد من الرقابة الادارية والمالية، وتطهير متواصل للفاسدين والمفسدين، ووضع الرجال المناسبين في مواقع المسؤولية.

رواية أم غطاء

ما دور رجال الـ (CIA) العراقيين في الحرب؟

بينما توجه الاتهامات إلى المخابرات المركزية الأمريكية في قضايا شتى مرتبطة بالشأن العراقي، مثل القصور والمبالغات، وعدم توقع احداث ما بعد صدام حسين، نشرت مجلة التايمز تحقيقاً عن دور هذه المخابرات في تجنيد عدد من الضباط العراقيين، مؤكدة دورهم في اختراق ملكنة الحرب العراقية ومؤسساتها الأمنية، والمعلومات الغزيرة التي قدموها.

تقول التايم ان صدام حسين لم يرد ان يصدق ما رفعه ضباط استخباراته عن معلومات تفيد بعدم إمكانية خوض الحرب ضد الولايات المتحدة والانتصار عليها، ان هذه المعلومات أفادت ايضاً بوجود اختراقات امنية. احد الضباط الكبار قال للتايم لم نكن نجرؤ على إبلاغه بضرورة ان يغادر ويتنازل.

اعداد: عمران السعيدي

وحتى حين دخلت القوات الامريكية بغداد مارس صدام (البوزات) نفسها بالظهور على شاشة التلفزيون ملوحا بقبضة يده. بعد خمسة ايام فقط لم يكن له ولا لأوامره اي وجود. قال عبد حمود، سكرتيره الشخصي الذي كان معه في آخر ظهور له ان صدام حسين ردد عبارة، لقد خانتني حتى ملابسي!

تقول التايم انه حتى قبل بدء الحرب كانت الولايات المتحدة قد جندت متعاونين عراقيين. ولقد تم كسب كبار ضباط الحرس الجمهوري مع اول عبور للدبابات الامريكية الحدود العراقية الكويتية، احد ضباط البتاغون في العراق قال، (سوف تذهل بسهذا الذي لجزه هؤلاء العمال) إلى المتعاونين العراقيين، وحتى لو كان صدام هو آخر من يعلم فقد فقدهم العديد من رجال دائرته المقربين انه تم اختراق الدوائر الامنية على نحو عميق جداً.

الجبوري شخص له صلات حقيقية مع الولايات المتحدة وعمل جاسوساً لها، كان قد عمل مع جهاز الأمن الخاص ولمدة عشر سنوات وطرد في الثمانينيات من منصبه بعد اتهام صدام حسين لأفراد عشيرته بالتآمر ضده. في عام 1990 هرب إلى الاردن وانضم إلى احدى مجموعات المعارضة العراقية التي لها صلات وثيقة بالمخابرات الامريكية. ابراهيم الجنابي احد اعضاء هذه المجموعة في عمان قال بأن المخابرات المركزية بدأت تخطط للحرب في اوكتوبر من عام 2002. وذكر ايضاً، (طلبوا منا إشارات بعض الرجال الأقوياء لارسالهم في مهمات داخل العراق بعد التدريب. وقد قدمت لهم الجبوري) وقد تم التعارف كما ذكر الجبوري نفسه داخل مقره في عمان ذلك في الشهر العاشر 2002 وقد استجوبوه لفترة طويلة بشأن مواضيع شتى من ضمنها هل هو تطوع أم مجبر على ذلك. وكان من بين الاسئلة، ماذا يفعل لو وجد اتجاه يقاتل ضده؟ قال الجبوري، انه اجابهم (سوف اقاتله) وبعد شهر من هذا التاريخ وقع الجبوري عقداً استلم بموجبه راتبا شهرياً قدره ثلاثة آلاف دولار مع تسعة آلاف دولار دفعت مقدماً. وبعد يومين اتجه بطائرة من الاردن مع مجموعة تضم ثلاثة عشر شخصاً بينهم لبنانيون إلى واشنطن ومن ثم إلى قاعدة معزولة وقيل لهم فيما بعد انهم الآن في تكساس. في هذا الموقع تدربت هذه الجماعة لمدة شهرين على اللياقة البدنية وجمع المعلومات وكتابة التقارير والمراقبة. وفي قاعدة بحرية اخرى تم تدريبهم على التفجرات وكيفية تدمير العجلات العسكرية والدبابات وأنابيب النفط وابراج الكهرباء، وخطوط السكك الحديد. وفي شباط، يقول الجبوري، انتقلت إلى الكويت وبقيت مع رجال المخابرات المركزية داخل فيلا في ضواحي الكويت، وزود بـ (50) الف دولار وجهاز هاتف سالايت مع هوية عراقية مزورة لتثبت صحة سلامة موقفه العسكري لكي يكون بامكانه التحرك داخل العراق بحرية تامة. يقول الجبوري انه انتقل إلى داخل العراق عن طريق الهربين وبإسناد من المخابرات الكويتية ويضيف، "لقد كنت في جهاز الامن الخاص" وانا عليهم بمدى الخطورة في هذه العملية. لكني كنت مدركاً بمسؤوليتي لها".

لقد تسلم الجبوري مبلغ الخمسين الف دولار لشراء عملاء يساندونه في مهمته، فجند زميله (احمد) وهو ضابط في جهاز الأمن الخاص ويعمل داخل التجمع الرئاسي الذي يعرفه الجبوري جيداً.

يقول الجبوري، "اخبرت احمد بكل شيء، قلت له اني سوف اضع اسمك بالمخابرات المركزية واعطيته خمسة آلاف دولار" احمد من جهته وصف مواقع الحرس الجمهوري في بغداد وكشف بأن هذا الجيش امر بالانسحاب إلى داخل المدينة إذا ما وقع الهجوم. والحال انه عندما بدأت القوات الامريكية بتصفية مواقع الحرس الجمهوري انسحب العديد من ضباطه من ساحة المعركة. وقد قدم احمد معلومات مهمة عن مواقع الصواريخ والدفاع الثقيلة والبطاريات حول بغداد التي قصفت بشدة ودمرت بالكامل تقريباً.

وتحرك الجبوري نحو صديق قديم آخر يعمل ضابطاً كبيراً في جهاز المخابرات هو الشهداني وجنده. قدم هذا الأخير بدوره المعلومات المهمة عن مواقع ومعدات القوات المسلحة وتحركاتها. يقول الشهداني عن موقفه الجديد مع المخابرات الامريكية، (لقد شاهدت إعدام زميل لي انهم بالتجسس لصالح إيران، إيران لا يمكنها انقاذ عملائها، أما امريكا فسوف تزيل صدام وتتخلص منه).

كان الجبوري يحدد ساعة معينة كل ليلة للاتصال عبر هاتفه الخلوي بالمخابرات المركزية ويبلغها بما لديه وما قدمه له احمد والشهداني من اخبار. وكانت من اولويات مهام الجبوري هو مطار صدام الدولي احد مفاتيح احتلال بغداد. تحرك احمد نحو صديق له يعمل في المطار اسمه (محمود) وهو آمر جهاز الامن الخاص في المطار (من الواضح ان الاسماء غير حقيقية ولعل الاسماء التي تردكلها كذلك).

يعرف احمد صديقه جيداً وقد لعن صدام امامه عدة مرات ودعاه في جلسة شرب وفي إحدى الجلسات اقترح عليه الجبوري التعاون عارضاً خمسة عشر الف دولار مقابل ذلك. وفق محمود على الفور وعند الغروب يوم الثالث والعشرين من آذار اصطحب محمود الجبوري إلى داخل مجمع المطار بسيارته العسكرية وهوية المخابرات وبسيارة جهاز الامن الخاص، مطلعين على جميع الواقع الحساسة من عسكرية ومدنية ومستفات وحتى عدد الجنود الموجودين فيه. وطيلة التوجيهات المخابرات المركزية كرروا الزيارة ثلاث مرات إلى المطار وحددوا مواقع لهبوط الأمن للمعدات الامريكية. وفي السابع والعشرين من آذار، أخذ الجبوري استراحة بعد التعب والجهد الذي بذله في المطار وواجبات اخرى وقرر زيارة عائلته في كركوك، وفي اليوم الثاني لزيارته استدعى شقيقه المهندس في مصفى بيجي لجلب أوراق مهمة في المصفى قبل وصول الامريكان اليها. فقرر الجبوري الذهاب مع شقيقه للحصول على هذه الاوراق.. وكانت مصيدة. فقد طوقت شرطة صدام السرية سيارة الجبوري، وعرف فيما بعد ان تلك العملية حدثت بسبب وشاية احد اقاربه ليكسب الكافأة. أخذ إلى سجن ابو غريب سيء السمعة، وهناك ادرك الجبوري بأنه ميت لا محالة. وبدأت عمليات التعذيب ضده بمختلف اشكالها، وفي الوقت نفسه استدعي الشهداني لمهمة خاصة فإذا به داخل مقر المخابرات، يقول الشهداني، (وجدت ان مهمتي هي مواجهة العديد من البنادق موجهة ضدي)، وبدأت عملية التعذيب ضده وبمدة تزيد عن الست ساعات لتعاونه مع الجبوري. وكل مسؤوليه جاءوا للشاهدته وهم في حالة ذهول كيف يمكن لضابط مخابرات كبير ان يصبح جاسوساً! وفي الصباح اخذ لمشاهدة صاحبه الجبوري وكلاهما انكر اكل شيء.

قبل ان يسقط النظام بدأت فرق الاعدام بالعمل الضاعف، فضي كل لحظة يسحب من خمسة إلى عشرة اشخاص ويتم اعدامهم. وصف الجبوري الحالة بأنها مجزرة. وعندما تغيرت اوضاع الحرب نقل الجبوري والشهداني إلى سجن في الرمادي، وفي الحادي عشر من نيسان فر آخر حراس للسجن امام تقدم القوات الامريكية وتم انقاذ الجبوري وزميله ونقلا إلى المطار الذي اصبح تحت سيطرة القوات الامريكية. وهناك استقبلهم ضباط الجيش الامريكي بترحاب شديد وقالوا لهما (انتم ابطال المطار، مفاتيح بغداد، وقد اصبح مستقبلكم مضموناً)، ومنح الجبوري (75) الف دولار والشهداني (60) الف دولار تشجيعاً لجهودهما. إلا ان الرجلين شعرا بأنهما قد وضعا في موضع ليس فيه حماية كافية لهما. وقد ظهر اسم الجبوري على قائمة موتى عشرة عليها مجلة التايم في مخلفات مليشيا فدائيي صدام. وقتل اثنان من اقاربه وهما يوقفان سيارتهما الخاصة. وقد اشتكى الجبوري من الامريكان من عدم إعطائه إجازة حمل السلاح لحماية نفسه فبدون هذه الاجازة يلقى القبض عليه من قبل الجيش الامريكي نفسه. يصف الجبوري الامريكان بقوله، "الامريكان لهم قلوب طيبة وحين يحبونك فهم يعنون ذلك فعلاً، لكن عندما تنهي عملك الكلف به تنسى".

ويرد على هذا القول احد ضباط الـ CIA فيقول، (الناس الذين يعملون معنا يعاملون بصورة جيدة، إذا كان هناك عدم ارتياح فهذا ناتج عن اولئك الذين يبالغون بدورهم او يختلقون وعوداً لم نقدمها ابداً).

سواء كانت هذه الرواية صحيحة أم مبالغاً بها فإن التايم تشير إلى ان هذا النشاط المخابر التي كان حاسماً في إسقاط النظام بسرعة قياسية. والحال ان هناك رواية اخرى اكثر بساطة تتلخص بأن العراقيين لم يقاتلوا، ومن قاتل منهم لم يفعل ذلك بكفاءة (هذا ما قاله الصحاف نفسه). ويمكن التأكيد هنا إلى ان أعداداً كبيرة من العسكريين ما ان تجد نفسها بعيدة عن قبضة النظام حتى تقرر الهرب، فالمعركة لم تعد معركتها. ان ما هو حاسم إرادة القتال. هذه الإرادة كانت مفتقدة. في ما عدا ذلك فإن الروايات التي تشكل الجزء الغاطس من الحرب، قد يعني نشرها الآن بالنسبة للمخابرات المركزية شيئاً يفي معنى رد الاتهامات التي بدأت تكال لها من قبل الامريكان انفسهم.